مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830

المجلد الثامن / العـدد الأول
(ذو الحجة 1445هـ/ جوان 2024م)، ص 89– 116

الوظائف الإدارية السامية في إيالة الجزائر على المستوى المركزي وتطوره (1830-1671)

THE DEVELOPPENT OF HIGH FUNCTIONS IN THE ALGERIAN REGENCY 1671-1830

ط.د/ بهلول ربيعة [1]

المؤلف المرسل: ط.د/ بهلول ربيعة الايميل: rabiabehloul@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/05/10 تاريخ القبول: 2024/04/18

الملخص:

كان نظام الحكم في الإيالة الجزائرية مرتبط بهيئة الموظفين، وهذا لإشرافهم عليه، وأيضا تأثيرهم على مختلف أجهزته ومصالحه، هذا ما يجعل التعرض إلى هؤلاء الموظفين والإشارة إلى اختصاصاتهم وصلاحيتهم الإدارية أمرا ضروريا، من أجل التعرف على أوضاع الجزائر العثمانية وطبيعة أنظمتها خاصة الإدارية.

ونظرا للتطورات التي عرفها الجهاز الإداري للجزائر خاصة في المؤسسات الإدارية، طرأ تطور في الوظائف والألقاب الإدارية، ذلك تماشيا مع التغيرات التي طرأت على نظام الحكم عبر فترات زمنية، بحيث اصطلح على حكام إيالة الجزائر لقب باشا أو الداي، إضافة إلى ألقاب أخرى موضحة في المتن. وكلمة باشا تمنح لكبار الموظفين في الدولة العثمانية الذين يجمعون بين الوظائف العسكرية والمدنية، أما بالنسبة لكلمة الداي التي شاعت بإيالة الجزائر ابتداء من 1671م إلى غاية 1830م، وتعني بالعثمانية الخال، وكان مدلولها الحقيقي صاحب النفوذ والقائد والرئيس والحاكم الذي يدافع عن البلاد.

الكلمات المفتاحية: الداي، الباشا، القائد، البايلرباي، القبودان، الخزناجي، الآغا، خوجة الخيل، وكيل الحرج، الشواش، المحتسب.

Abstract :

The system of governance during the regency in Algeria was dependent on the status of civil servants and staff because it was under their own supervision as well as their influence on its different apparatuses. Hence the need to look at these employees and their skills as well as their

administrative powers in order to identify the characteristics of Ottoman Algeria as well as the nature of its systems, particularly administrative ones.

The developments experienced by the Algerian administrative apparatus, more precisely at the level of administrative institutions, have resulted in an evolution of administrative positions and titles, in line with the changes that have occurred in the government over time. This development resulted in the sovereigns of Eyalet of Algiers receiving the title of Pasha or Dey. The word pasha is granted to senior officials of the Ottoman Empire who combine military and civil functions. As for the word "Day", popularized by the Eyalet of Algiers from 1671 to 1830, means the Ottoman uncle.

Previously it designated the one who has influence, the chaf, the president and the sovereign who defends the country.

Keywords:

Dey, Pasha, Kaid; Beylerbeys, Capodan, Khaznadji, Agha, Khodja al Khail, Wakil Haradj, Chaouch, Mohtassib.

مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830

المجلد الثامن / العـدد الأول
(ذو الحجة 1445هـ/ جوان 2024م)، ص 89– 116

مقدمة:

يرتبط نظام الحكم في الإيالة الجزائرية بهيئة الموظفين[1] وذلك لإشرافهم عليه، وأيضا تأثيرهم على مختلف أجهزته ومصالحه، وهذا ما يجعل التعرض إلى هؤلاء الموظفين والإشارة إلى اختصاصاتهم وصلاحيتهم الإدارية، أمرا ضروريا، هذا من أجل التعرف على أوضاع الجزائر العثمانية وطبيعة أنظمتها خاصة الإدارية.

لقد اتخذ المجتمع الجزائري في العهد العثماني تركيبا هرميا، من حيث الامتيازات والمكانة الاجتماعية، فكان على رأس هذا الهرم الطائفة التركية الضئيلة العدد والكثيرة الامتيازات، ثم تليها جماعة الكراغلة التي أسندت لها المناصب المتوسطة الأهمية، بعدها تأتي طبقة الحضر بما فيها الأندلسيون والأشراف والأعيان، الذين تولوا المناصب الدينية والتعليمية، واشتغلوا بالحرف والمهن المختلفة، ثم تأتي الجماعات اليهودية التي كانت لها أوضاعها الخاصة، وفي الأخير تأتي جماعات البرانية المحرومة من الامتيازات رغم قيامها بالأعمال الشاقة.[2]

ونظرا للتطورات التي عرفها الجهاز الإداري للجزائر خاصة في المؤسسات الإدارية، طرأ أيضا تطور في الوظائف والألقاب الإدارية، ذلك تماشيا مع التغيرات التي طرأت على نظام الحكم عبر فترات زمنية، ومع هذا يمكن تصنيف هؤلاء الموظفين إلى طبقتين حسب المكانة التي يحتلونها في جهاز الإيالة الإداري.

❖ وظائف إدارية وألقاب كبار رجال الدولة في الإدارة المركزية:

أ– نائب السلطان: أي حاكم الجزائر، وقد اختلفت ألقابه وتطورت تسلطاته باختلاف العصور، يحصرها المؤرخون في أربعة أطوار بايلرباي، ثم باشا، ثم آغا وأخيرا الداي. ولكنها وإن اختلفت في الشكل أو المضمون أحيانا، فلم تختلف من حيث الطابع العام الذي هو حكم شبه عسكري[3] واستبدادي في نفس الوقت.[4]

وكان البايلربايات في هذه الفترة يجمعون بين وظيفة البايلرباي وقبودان باشا، لأن البحر كان طريق الاتصال بين استانبول وشمال إفريقيا. وكان القبودان باشا هو من يتولى أمر الاتصال بين السلطان العثماني

في استانبول وحكام الولايات التي كانت تحت حماية الخلافة الجزائر، وتونس، وطرابلس.[5] بحيث كان حاكم الجزائر في مرحلة البايلربايات يحكم الجزائر والإيالتين المجاورتين وبكون منصبه هذا القبوان دوريا، أي القائد العام للأسطول العثماني. واستمر نائب السلطان العثماني، وحاكم إيالة الجزائر يعرف بهذا الاسم بايلرباي إلى غاية نهاية مرحلة البايلربايات سنة 1587، ثم استبدل هذا اللقب بلقب الباشا الذي استمر إلى غاية نهاية الفترة العثماني.[6] وكان مقره في دار الإمارة المعروفة كذلك بقصر الجنينة، أين كانت تنعقد أهم الهيئتين الإداريتين في جهاز الدولة، وهما الديوان الخاص والديوان العام، وكما لُقّب كذلك حاكم الجزائر بلقب الآغا في فترة نظام حكم الأغوات.[7] وبعدها تطور هذا اللقب وأصبح يعرف بالداي ابتداء من سنة 1671م، وأصبح الداي الممثل الشرعي للسلطان العثماني في البلاد إلى جانب الباشا.[8]

اصطلح على حكام إيالة الجزائر لقب باشا أو داي، وكلمة باشا تمنح لكبار الموظفين في الدولة العثمانية، الذين يجمعون بين الوظائف العسكرية والمدنية، لذا كان الباشا في إيالة الجزائر يعكس شخصية الموظفين الساميين لسلاطين آل عثمان باستانبول لصلاحياته الواسعة وقدراته في تسيير الشؤون الإدارية والعسكرية في حالة الحرب والسلم وتعيين القناصل وغيره.[9]

أما بالنسبة لكلمة الداي التي شاعت بإيالة الجزائر ابتداء من 1671 إلى غاية 1830م، والتي تعني بالعثمانية الخال، وكان مدلولها الحقيقي صاحب النفوذ والقائد والرئيس والحاكم الذي يدافع عن البلاد[10]، ورغم الاختلاف بين اللفظين إلا أن لفظ الباشا ارتبط أكثر بحاكم إيالة الجزائر رغم تنازل الدولة العثمانية عن لقب الباشا حين رفض دايات الجزائر دخول الباشا إبراهيم مبعوث السلطان العثماني إلى الجزائر سنة 1711م[11] ، مما اضطر الباب العالي أخيرا إلى الامتناع عن إرسال ممثل عنه وإسناد لقب الباشا إلى علي شاوش، وبالتالي أصبح دايات الجزائر يجمعون بين المنصب التنفيذي الداي "واللقب الشرفي "الباشا"، وأصبح الداي ينتخب من قبل الجيش التركي مدى الحياة، وغالبا ما يختار من بين ثلاثة من الموظفين الساميين هم: الخزناجي وخوجة الخيل وآغا العرب.[12]

مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830

المجلد الثامن / العـدد الأول
(ذو الحجة 1445هـ/ جوان 2024م)، ص 89– 116

طرق تعينه:

ففي كيفية اختيار الداي، كانت تتم عن طريق الانتخاب من قبل الجيش التركي، بحيث لم يكن لغير العسكريين المنتسبين للحامية التركية أي دخل في تعيينه أو ترشيحه من قريب أو من بعيد، ومنصب الداي لا يتطلب أي شرط ما عدا أن يكون المرشح تركيا، ومنخرطا في الجيش الانكشاري.[13] وبعد مبايعته يجلس الباشا "الداي" على مقعد الحكم مرتديا القفطان الرسمي السلطاني لرجال الحكم ثم يؤدي اليمين القانوني ويحتفل الحاضرون معه، ويخرج البراح إلى الشارع لإخبارهم بالباشا الجديد، كما يقوم الديوان الخاص بتكليف أحد الموظفين أو البلوكباشية كمبعوث إلى السلطان العثماني، لإخباره عن تنصيب وانتخاب الديوان للباشا الجديد على مبدأ الشورى، وتكون الرسالة التي حملها معه تحمل إمضاءات وختم جميع أعضاء الديوان وخاصة المفتي والقاضي ونقيب الأشراف.[14]

وقد اكتسب الداي منذ اللحظات الأولى لتعيينه مكانة خاصة في هيكل الدولة. وكانت سلطته مطلقة رغم أنها نظريا مقيدة بالديوان، فهو يبت في مسائل الحرب والصلح، وهو الذي يختار وزراءه بنفسه.[15]

وكان اختياره في غالب الأحيان من الموظفين السامين السالف ذكرهم، كما حدث أن ساعد الحظ أحد الأشخاص وسمحت لهم بعض الظروف في اعتلاء وارتقاء عرش إيالة الجزائر بعض الحرفيين والموظفين البسطاء أصحاب المهن الوضيعة كرسي الحكم،وتولوا منصب الداي الذي كان يعد أعلى منصب إداري في إيالة الجزائر.[16]

ومن بين هؤلاء الدايات أصحاب المهن البسيطة والوضيعة الفحامين والإسكافيين والكناسين وغيرها، ففي سنة 1695م انتخب ديوان الانكشارية رجلا مسنا ومريضا يدعى "أحمد أعجمي" الذي كان يمتهن حرفة ترقيع الأحذية ودام حكمه ثلاث سنوات[17] أيضا تولى منصب الداي علي الغسال الذي قيل أنه كان يغسل الأموات قبل سنة 1808م[18]، وأيضا الداي مصطفى (1797-1805م)الذي نشأ كناسا

في أزمير[19] ، وأيضا الداي مُحَمَّد عثمان الذي كانت مهنته إسكافيا في بادئ الأمر، وارتقى بالتدريج في الوظائف الإدارية ليصبح خزناجيا ثم داي.[20]

ومنهم حتى الأمي مثل الداي عمر (1815-1817م)، الذي لم يعرف القراءة والكتابة. وقد وصل هؤلاء كلهم إلى هذا المنصب العالي بفضل تمرد الجيش على النظام أو بمساعدة الموظفين الساميين لهم على أمل أن يستغلوا عجزهم عن الحكم، إلا أن نهايتهم كانت مؤسفة تنتهي بالقتل لسبب عجزهم عن تسيير أمور الدولة. [21]

مهامه:

بالرغم من أن تعيين الداي كان يتم من قبل الديوان في الجزائر، إلا أنه يبدأ مهامه وينصب رسميا بعد وصول الفرسان والقفطان والسيف للداي الجديد، وذلك رمزا بتزويده بالسلطة[22]، ويرسلان عادة بأسرع ما يمكن بواسطة المبعوث من طرف مجلس الديوان.وبعدها يمكن لهذا الداي مباشرة أعماله التي تتمثل في الإشراف على اجتماعات الديوان وشؤون الإدارة العامة، فهو الذي يعين الباياتعلى رأس الأقاليم، ويعين الموظفين الرسميين لمختلف المناصب الإدارية والعسكرية، وهو أيضا صاحب القرار في تسيير الشؤون الخارجية، فيعلن الحرب ويوقع المعاهدات، ويجدد ويفرض حقوق الاستغلال والاستثمار للشركات الأجنبية، ويتلقى الضرائب والإتاوات المختلفة من الدول الأوروبية[23] ، بحيث أصبحت مهامه تتعدى العمل على إقرار الأمن والمحافظة على النظام ورعاية مصالح الإيالة، كما أصبح الداي بعد إلغاء منصب الباشا غير تابع للسلطان العثماني ولا مقيدا بقراراته، كما كان الحكام السابقين عن فترة الدايات مرحلة البايلربايات،- والباشوات، والأغوات، بل تطورت وظيفته وأصبح حليفا للسلطان ويتبادل معه الهدايا في المناسبات[24] ، وهذا ما يظهر لنا مدى استقلال الكيان الجزائري عن الدولة العثمانية في الفترة الأخيرة من الحكم.

ومما نلاحظه تطور وظيفة نائب السلطان العثماني الذي ابتدأ باسم البايلرباي ثم الباشا ثم الآغا وأخيرا الداي، بحيث استحوذ هذا الحاكم على سلطات عديدة وبصفة تدريجية، خاصة الألقاب الشرفية التي كان يتمتع بها، مثل لقب "ميرميران" الذي يخول لحامله الحصول على نيشان ذو الظفرين ونزوله منزلة بايلرباي الروملي، وهو أعلى منصب في الدولة العثمانية. [25]

ب– منصب الخزناجي: إن أغلب موظفي الإيالة الجزائرية تتصل أعمالهم بنشاط الخزينة المالي،نظرا لارتباط السياسة بالجانب المالي، إلا أن الإشراف الحقيقي والتصرف العملي في شؤون الخزينة كان من نصيب الداي والخزناجي، لذا مثلت وظيفته أهم منصب بعد منصب الداي بالإيالة. (26)

كما أن الخزناجي هو الشخص الوحيد الذي له الحق في فتح الخزينة، إذ يتسلم مفتاحها من الداي بحضور رجال الديوان كل صباح ويعيدهاللداي بعد صلاة الظهر (27)، باعتبار الخزناجي المكلف بالشؤون المالية ويخلف الداي في حال غيابه أو مرضه، وهو الأمين العام لخزينة الدولة وبمثابة وزير المالية(28) وذلك لإشرافه على الخزينة بعد أن أوكل إليه أمر حراستها وإيداع مصادر دخل الدولة بها في شكل نقود ومقتنيات ثمينة، مع الإشراف على وجوه الإنفاق المختلفة كدفع أجور الوجاق، وهذا ما أصبغ عليه لقب صاحب الخزينة(29) ، ويعرف أيضا بالخزندار. (30)

كان الخزناجي في الفترة الأولى من الحكم العثماني للجزائر مجرد خوجة بسيط مكلف بمهمة الإشراف على الصندوق المالي "الخزينة تحت أوامر الكتاب الكبار"، ثم أخذ يرتقي بالتدرج عبر مراحل الحكم حتى اكتسب صلاحيات الكاهية، الذي كان يعتبر المساعد الرئيسي للداي. وبعدها أصبح الخزناجي في الديوان الشخصية الثانية المؤهلة لشغل منصب الداي حال غيابه. (31)

ويعود هذا التدرج والتطور في وظيفة الخزناجي، إلى اكتسابه المزيد من النفوذ والسلطة، وذلك نتيجة لطبيعة نظام الحكم في إيالة الجزائر الذي يعتمد أساسا على جمع المال وإرضاء الأوجاق بالهدايا والمرتبات التي يأخذونها من الخزينة.

ونظرا لهذا التوسع في النفوذ لم يعد منصب الخزناجي ذا طابع مالي فقط كما كان في الفترات السابقة، إذ تطورت وظيفته وأصبحت لها صبغة عسكرية، وذلك لما تقلصت وظيفة الكاهية في هذه الفترة، فالخزناجي كان يقود الحملات العسكرية عند اقتضاء الأمر، وهذا ما حدث للخزناجي إبراهيم خوجة الذي جرد الحملات على الناحية الوهرانية لإخضاع الثائرين. وكان ذلك بين سنتي 1734–1736م.(32)

هذا ما يؤكد لنا مدى سلطة ونفوذ الخزناجي. وقد صفه Venture de Paradis بالوزير الأولنظرا لما اكتسبه من صلاحيات واسعة في الجهاز الإداري للإيالة الجزائرية.[33] وقد ظل هذا الاختيار معمولا به منذ وفاة علي شاوش 1718م، ما سمح بانتهاج نوع من الترقية التدريجية في السلم الإداري.[34]

وقد كان الخزناجي يعين أحيانا من بين الأشخاص الذين لا يعرفون القراءة والكتابة، وذلك راجع في الأساس إلى الفوضى التي تحدث إثر اغتيال أحد الدايات، أو لكون غالبية أعضاء الديوان من الأميين.[35] وكان الشرط الأساسي في نظرهم أن يكون الخزناجي تركيا، لكن هذا الشرط لم يكن يحضر

فيما بعد، كما تولى أحد الكراغلة هذا المنصب ويتعلق الأمر بالكرغلي "ابراهيم بن رمضان التركي" الذي شغل منصب الخزناجي في الإدارة المركزية ما بين (1728-1731م). [36]

مهامه:

نظرا لهذا التوسع في النفوذ لم يعد منصبالخزناجي ذا طابع مالي فقط، فقد توسعت صلاحياته وأصبح يشرف على كثير من الأعمال الإدارية، وذلك بفعل التطور الإداري الذي عرفته المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني، فأصبح يشرف على دفع رواتب الجند والموظفين باعتباره شخصية ثانية في الديوان.[37] كما كان يشرف على عمليات الجمركة التي تخص بعض البضائع التي كانت في إيالة الجزائر،والتي كانت تدفع رسوم جمركية على هذه البضائع. [38]

يباشر الخزناجي مهامه المالية بحضور الداي وأعضاء الديوان، ويساعده في العمل عادة بعض الكتاب، كالمكتباجي أو كاتب الدولة الأول، الذي بيده سجل حسابات الدولة الرئيسي، ويعتبر أهم مساعد اللخزناجي، وأيضا الدفتر دار أو وكيل الخرج الكبير المكلف بتسجيل مصادر دخل الإيالة الجزائرية[39] إضافة إلى مساعد آخر، هو أمين السكة المكلف بصك النقود ومراقبتها.كما يخضع لأوامره أيضا أجيران من اليهود أحدهما للتحقيق من النقود المشكوك فيها ويدعى "العيار" والآخر لوزن الأنواع التي يتسلمها ويدعى الوزان".[40] ولهذا اختير موقع الخزينة بقصر الداي بجوار القاعة التي يجتمع فيها

الديوان.[41] وكانت تمثل العصب الحيوي للدولة[42] ، وهذا ما يظهر من خلال دور حارسها الذي يدعى الخزناجي وما صاحبه من تطور وارتقاء في وظيفته، حتى أصبح يتولى أعلى منصب إداري في إيالة الجزائر.

ج–آغا العرب:

يطلق لقب الآغا على عدة مناصب إدارية وعسكرية في استانبول، أما في إيالة الجزائر، فهو لقب أطلق على عدد محدود من الموظفين معظمهم من الجيش، منهم قياد الجيش في المقاطعات وأبرزهم آغا الانكشارية، وهو القائد الأعلى للجيش وآغا السباهية وهو القائد الأعلى للفرسان والمناطق الداخلية (آغا العرب)، ولا يحتل هذا الأخير نفس أهمية آغا الانكشارية، ويطلق عليه اسم آغا الهلالين، وذلك إشارة للفترة التي يشغلها وهي شهران. [43]

وآغا العرب كان يعتبر بمثابة وزير مطلق الصلاحية حسب تعبير أحمد الشريف الزهار، بحيث يصفه بالوزير الثاني في نظام الحكم[44] ، وذلك لأنه يحتل المرتبة الثانية في سلك الموظفين السامين من حيث المعاملة والهدايا التي يحظى بها، لكونه قائد فرق الانكشارية وفرسان المخزن "الصبايحية" المعسكرين خارج مدينة الجزائر.[45]

وكان يشترط في الآغا أن يكون دائما من الأتراك، وهو يحظى بمكانة محترمة من طرف الجميع حتى من المسؤول الأعلى للإيالة، الذي هو الباشا، كما يعتبر الآغا المسؤول الوحيد عن الانكشارية، هذا ما أهله أن يصبح موظفا ساميا ذا نفوذ قوي[46]، كما كانت هناك عوامل ساعدت على تطوير منصبه خاصة في أواخر العهد العثماني "مرحلة الدايات" وذلك أثناء تدهور تنظيمات الأوجاق بالعاصمة "الإدارة المركزية"، وتناقص جماعات الصبايحية من الأتراك في وقت زادت فيه أهمية فرسان العرب والقوات الأهلية المعروفة بفرسان المخزن.[47]

وكانت الترقية إلى رتبة الآغا[48] تأتي بالأقدمية، فكل يولداش وصل إلى الجزائر كمجند جديد كان بإمكانه أن يطمح ليصبح آغا القمرين[49]. وكان الجندي البسيط الذي يسمى "بيكلار" يترقى إلى رتبة

كابورال "عريف" التي يعبرون عنها "أودباشي" الذي يقود فرقة من ست عشرة رجلا، وكان الأودباشي ينتخب من القباطنة "الكابيتانات" الذين يسمون عندهم "البولوشاردية". كما كان الآغاباشي متخرجا من صف البولوشاردية، وكانت هذه الرتبة "الآغاباشي" مخصصة لعدد محدود لا يتجاوز الأربعة وعشرون رجلا، وكثير من الكتاب يصرون على أن الترقية في هذه الرتب من بيكلار إلى آغا كانت تقوم على الأقدمية.[50]

نظرا للتطور الذي عرفته فرقة الانكشارية في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر ميلادي في نظام الحكم، وباعتبار أن مهمة الانكشاري تبدأ عسكرية وتنتهي إدارية. ومن الوظائف التي شهدت تطورا وارتقاء في هذه الفترة نجد وظيفة آغا العرب التي تطورت وارتقت إلى أعلى منصب في الإيالة وهو منصب الداي، مثل: الداي مُحَمَّد بكداش الذي انخرط في الجيش الانكشاري سنة 1675م، وبعدها أصبح يحمل منصب سنجق دار "حامل الراية" في سنة 1695م، وبعدها ارتقى إلى منصب وكيل الخرج في سنة 1700م، ليصبح في الأخير داي إيالة الجزائر سنة 1707م، والذي دام حكمه 1707م-1710م.[51]

مهامه:

باعتبار منصب آغا العرب يشمل الجانب العسكري والإداري خاصة في تسيير إقليم دار السلطان الذي يعتبر ضمن الإدارة المركزية لإيالة الجزائر، إضافة إلى القيادات التابعة لها، وهو من الموظفين السامين الذي يحظى بمكانة عظيمة في المجتمع، فهو يباشر سلطته العسكرية في مجالين:

مراقبة إقليم دار السلطان وملحقاته من قيادة متيجة وسهول سيباو وعريب، والتي كانت تتميز بوفرة إنتاجها الذي تعتمد عليه مدينة الجزائر في تلبية حاجياتها. وقد أسهمت هذه الوضعية الاقتصادية في زيادة نفوذ آغا العرب، مما أكسبه سلطة شرفية لدى السلطان، خاصة في العهود الأولى من الحكم العثماني "مرحلة البايلربايات والباشوات، وأيضا مرحلة الأغوات"، إضافة إلى صلاحيات مطلقة عن الجانب الاقتصادي، كان لآغا العرب دور في تعيين قواد القيادات التابعة لإقليم دار السلطان مثل: قائد بني خليل وقائد بني موسى، وقائد الخشنة وقائد حجوط.[52]

وكان هؤلاء القواد مطالبين بتقديم اللزمة والعوائد لآغا العرب من الوطن الذي يحكمه ويراقبه[53]، أما بالنسبة للمجال الثاني، فهو يتعلق بالحفاظ على الأمن والهدوء في أنحاء الإيالة لمساعدة قبائل المخزن التي تكون في حالة تأهب أمام أي محاولة للعصيان من قبل الرعية أو سكان بعض المناطق خاصة في فترة جباية الضرائب، ومن القبائل التي يباشر آغا العرب التحكم فيها مباشرة نذكر: مخزن بوحلوان، ومخزن سيباو وهي تعمل مع آغا العرب في قمع أي استعداد للحرب[54]، ولهذا عمل آغا العرب على إعفائها من الجباية المخزنية المفروضة عليها. [55]

وكان للآغا أربعة مساعدين، باش شاوش، وكاهيته، وباش علام وباش مكاحلي، بحيث يقفون معه ويساعدونه في كل أموره، وكان هؤلاء كلهم من العرب. [56]

فإذا كانت وظيفة آغا العرب عرفت تطورا في المراحل الأولى من الحكم العثماني، إلا أنها شهدت تقلصا في أواخر الفترة العثمانية نتيجة لعدة أسباب تعود للحدث الذي وقع في عهد الداي علي خوجة1817م، الذي قتل عددا كبيرا من هؤلاء الانكشارية، وفرار أفراد منها إلى البلدان المجاورة (تونس والمغرب ومصر)، مما أدى إلى تقلص عدد الجنود الأتراك في الإيالة وصعوبة التجنيد، هذا من جهة، وأيضا التكاليف التي تتطلبها هذه الوظيفة من جهة ثانية. [57]

د–خوجة الخيل: والمعروف بكاتب الخيل الكبير أو خوجة الديوان، ويعرف أيضا باللغة التركية آت خوجاسيAtkhojasi، ويعرفه ابن ميمون بخوجة الدولاتلي[58]، وهو مؤلف سام يدير أملاك البايلك ويشرف على مواشي الإيالة[59]، الواقعة بدار السلطان، وأيضا مكلف بالجباية وتموين موظفي الدولة بالمواد الغذائية الضرورية بمساعدة عدد كبير من الشواش. [60] ومنصب الخوجة من المناصب السامية ارتقى إلى مرتبة الموظفين الكبار بدار السلطان، وتوسعت صلاحياته في بعض الأحيان، فأصبح يقود الفرق العسكرية لتأديب العصاة والخارجين عن القانون بمساعدة قائد العرب.

وبهذه الصلاحيات أصبح خوجة الخيل الرجل الثالث في حكومة إيالة الجزائر[61] بعد الخزناجي،الذي يمثل الوزير الأول وآغا العرب. وتطورت وظيفة خوجة الخيل وأصبح موظفا ساميا بعدما كان يرعى مواشي الإيالة ويشرف على تجنيد الفرسان، فتوسعت صلاحياته بتقادم الزمن وأصبح يتولى قيادة الفرق العسكرية. [62]

كانت وظيفة خوجة الخيل قبل القرن الثامن عشر الميلادي بمثابة خوجة متواضع مكلف بحراسة أملاك الدولة ورعاية ثروتها الحيوانية، وكان يرتقي إلى وظيفة خوجة الخيل بعض الجنود من الانكشارية، بحيث يبدأ وظيفته في قطاع الخوجات البسيطة مثل خوجة الجمارك وخوجة بيت المالجي وخوجة الغنائم وذلك بدفع رواتب مالية تقدر بـ 1000 ريال يقدمونها في إطار التزام للخزناجي مقابل الحصول على وظيفة خوجة [63] الذي ستتوسع صلاحياته ويصبح يترقى إلى أعلى منصب في إيالة الجزائر.

مهامه:

ومن الاختصاصات التي عززت مكانة خوجة الخيل ورفعت من مكانته في جهاز الدولة ذكاؤه في التسيير، وأيضا حسن إشرافه بحيث أنه كان مكلفا برعاية الثروة الحيوانية للإيالة، فقد ذكر لنا حمدان خوجة طريقة مبتكرة كان يلجأ إليها خوجة الخيل ليضع حدا للتحايل والسرقات وهي وضع ختم حكومي إشارة كانت "تلصق بجلد الحيوان"، ثم توزع تلك الحيوانات على العشائر لرعايتها والمحافظة عليها وفي حالة ادعاء هلاك تلك الماشية، كان من الضروري استظهار قطعة الجلد المختومة حتى يستدل على صدق الادعاء.[64]

وأيضا من اختصاصاته المهنية إشرافه على تموين موظفي الإيالة بالمواد الغذائية الضرورية، وأيضا التحكم في القبائل المقيمة بعزل البايلك الواقعة بدار السلطان أو الموجودة ببايلك التيطري، لأنه قريب من الإدارة المركزية. وكان خوجة الخيل يفرض على هذه القبائل أعمال تتمثل في مطالبتها بالتزامات عديدة كتقديم الخماسة للعمل في مزارع البايلك، والتكفل بشراء المواشي والحيوانات الزائدة عن الحاجة، مقابل السماح لهذه العشائر بالانتفاع بأراضي البايلك.[65]

ومما يلاحظ أن مهام خوجة الخيل اتسعت نهاية القرن الثامن عشر ميلادي لتشمل شؤون الكراء والبيع والاستبدال وأيضا الإنتاج الزراعي[66] ، بعدما كانت مهامه قبل هذه الفترة تنحصر في تعداد ورعاية الثروة الحيوانية[67] وأصبح يحتل مرتبة حساسة في إدارة الجزائر مع نهاية القرن الثامن عشر ميلادي، وهذا ما يؤكده لنا قول حمدان خوجة بأن" الداي علي بورصالي "1817-1818م" عين علي خوجة خزناجيا ثم رفعه إلى مرتبة خوجة الخيل[68]. وهذا ما يؤكده التطور الذي عرفه هذا المنصب حيث أصبح بذلك أعلى المراتب الإدارية في إيالة الجزائر العثمانية.

و– منصب وكيل الحرج:

يراقب النشاط البحري ويشرف على أعمال الترسانة البحرية، وينظر في توزيع الغنائم، ويتصل في بعض الأحيان بقناصل ومبعوثي الدول الأوروبية.[69] وقد وصفه Venture de paradis بالشخصية القوية والحكيمة نظرا لما قام به في أمور البحر[70]، كما كان أغلب الحكام الأوائل من رياس البحر، وأهم مثال على ذلك أبناء يعقوب وما قاموا به في بسط نفوذهم في البلاد. وقد عرفت البحرية الجزائرية تطورا كبيرا في النصف الثاني من القرن السادس عشر والقرن السابع عشر ميلادي سواء من حيث الهياكل أو نفوذ الموظفين وما حدث من ارتقاء وتطور في مناصبهم الإدارية، كما كان يحظى بمكانة كبيرة وأيضا احترام من جميع الشخصيات والموظفين العاملين تحت إشرافه.[71]

مهامه: نظرا لتطور القرصنة البحرية في القرن السابع عشر ميلادي، زادت أهمية وظيفة وكيل الحرج المكلف بتسجيل مصادر دخل الإيالة الجزائرية كالضرائب ومراقبة المخازن، أيضا كان يشرف على كل الضباط والموظفين العاملين في ذلك القطاع، وأهمهم قائد المرسى والقبطان رايس وقائد الأسطول والرياس وغيرهم. [72]وكان وكيل الحرج بمثابة وزير الخارجية والحربية في آن واحد وذلك في حدود معينة، أي تحت

مراقبة الداي، لأن وكيل الحرج يعتبر مسؤولا فقط عن الشؤون البحرية والأسلحة، وهو يعتبر همزة وصل بين الداي والخارج كمبعوث للتمثيل الشخصي. (73)

لكن نفوذ وتطور وظيفة وكيل الحرج في المراحل الأولى بقيت محدودة مقارنة بمناصب بعض الموظفين كالخزناجي وخوجة الخيل، ولعل بقاءه في وضع لم يتطور يعود إلى تراجع نشاط القرصنة، وإقصاء الرياس من الحكم من طرف الانكشارية المنافسة لهم. (74) فأصبح يعتبر موظفا ثانويا منذ نهاية القرن الثامن عشر ميلادي(75)، ولم يتقلد أي منصب أعلى من منصبه في إيالة الجزائر مقارنة بالموظفين السامين مثله.

ي-منصب بيت المالجي:

يمثل بيت المالجي الموظف السامي المشرف على مصلحة الأملاك والثروات التي تؤول إلى الدولة بعد موت أصحابها أو استعبادهم أو فقدانهم، فيما انعدم ورثة شرعيون لهم من إخوة او أبناء أو أقارب. ومن هنا ينحصر عمل بيت المالجي في تصفية الأملاك التي ليست لها ورثة(76)، إضافة إلى الإشراف على مراسم الدفن وأمور المقابر. (77) ويقوم بيت المالجي بالإشراف على بيع الممتلكات العائدة للأتراك الذين يتوفون دون أن يتركوا أطفالا، أو الذين تصادر السلطة المركزية أملاكهم. (78)

يباشر بيت المالجي وظيفته بتفويض من الداي، يساعده في ذلك قاض يعرف باسم الوكيل، وبمعونة موثقين يعرفان باسم العدول، ولم يكن بيت المالجي يتلقى أجرا من الدولة، وإنما هو الذي يدفع للخزينة مبلغا من المال مقابل حصوله على ذلك المنصب(79) كان بيت المالجي ينال وظيفته عن طريق تقديم رسوم الالتزام. وهذا ما جعله لا يتلقى أجرا من الدولة، وإنما هو الذي كان يدفع رسما عن مهمته للخزينة العامة حتى يتمكن بعد ذلك من الاحتفاظ لنفسه بفائض الالتزام. كان الرسم الذي يشتري به بيت المالجي يدفعه في شكل أقساط أسبوعية يقدر كل مبلغ منها بـ 100بوجو أي ما قدره 180 فرنكا، وهي تعادل سنويا ما قيمته 11340 فرنكا. (80)

كان منصب بيت المالجي منصبا حساسا وخطيرا في آن واحد، وكان ينحصر في جماعة الأتراك لا غير، بحيث كان يتولاه المنخرطون في الجيش، فكان في الفترة الأولى من الحكم العثماني يقع اختياره بين صنف القياد، ثم انتقل إلى صنف الأغوات، وفي نهاية القرن الثامن عشر انتقل إلى صنف البلوكباشية. (81)

لكن ساعد الحظ بعض الكراغلة أن يتولوا هذا المنصب مثل الكرغلي صاري مصطفى بني الحاج مُحَمَّد التركي 1703م، وأيضا سليمان بن والي التركي 1817-1818م.[82]

مهامه:

تمتع منصب صاحب بيت المالجي بصلاحيات واسعة، فهو يراقب الواردات التي تأتي من قبل البايات ويدير الأملاك الشاغرة التي مات أصحابها أو تغيبوا أو عزلوا من وظائفهم كما يشرف على تنفيذ الوصايا الخاصة.[83]

كما أنه يشرف على مراسيم الدفن وأمور صيانة المقابر، بحيث يجب أن يكون على علم بكل الوفيات التي حدثت ليتحقق منها ثم يسجلها[84]، إضافة إلى هذا فهو مختص ببيع الأملاك المصادرة من طرف الدولة والتركات التي ليس لها ورثة عن طريق الإشهار والمزايدة[85]، ومن اختصاصه أيضا الإشراف على الأعمال الخيرية كتوزيع الصدقات وافتداء الأسرى المسلمين من الدول المسيحية وصيانة المساجد.[86]

❖ **الوظائف الإدارية الثانوية.**

1-الموظفون التابعون:

يشكل الموظفون التابعون إطارا متميزا له صلة وثيقة بجهاز الإيالة الجزائرية السياسي والمالي الذي يتمثل في اقتصادها، كما أنه له ارتباط بأوضاعها الاجتماعية وحالتها الثقافية، وهذا الإطار من الموظفين التابعين يتصف بكثرة عدده وكذا تعدد مهامه إلا أن هؤلاء الموظفين يتميزون بتداخل اختصاصاتهم وهذا ما يدفعنا إلى تقسيمهم حسب المهن التي يمارسها كل موظف وكذا صلاحيات كل مستخدم على حدا.

أ- هيئة الكتاب الكبار:

لقد كان للديوان أربعة رئيسيين اتضحت مهامهم واختصاصاتهم منذ القرن الثامن عشر ميلادي،وهم أمناء سر الدولة الذين يقومون بكتابة الرسائل الرسمية ويسجلون كل القرارات والمعاهدات. وقد كان لهؤلاء الكتاب أهمية كبرى لدرجة أن الداي لا يمكنه سحب سكة واحدة من الخزينة إلى بموافقتهم.(87)

وكان هؤلاء الكتاب عكس منصب الخزناجي الذي يمكن أن يتولاه أشخاص أميون، فهم على درجة كبيرة من الرقي، لأن طبيعة منصب كاتب الديوان تقتضي أن يكون صاحبه ممن يعرفون القراءة والكتابة.(88) وكان لهؤلاء الكتاب في الإدارة مهام تتوزع حسب اختصاصات كل واحد، فهناك الكاتب الأول الذي يدعى:

- المكتباجي أو المكاتارجي أو المقاطعجي:وبيده سجل محاسبات الدولة الرئيسي المشتمل على ما تحتويه سجلات بقية الكتاب الآخرين من مبالغ مالية، وقوانين عسكرية، وأسماء رتب وأجور الفرق الانكشارية، ولهذا يعتبر من بين مساعدي الخزناجي حتى أنه يمنح لقب أفندي.(89)، ويعد رئيسا للكتاب الآخرين، وتطور منصبه في القرن الثامن عشر ميلادي، نظرا للتطور الذي عرفه نظام الحكم وأزاح وكيل الخرج الكبير واصبح في مكان الصدارة في الإشراف على السجلات المالية للإيالة.(90)، كما أنه قد يترشح في بعض الأحيان ليشغل منصب الداي. وقد كان والد حمدان خوجة يشغل مثل هذا المنصب، وسمح له بالارتقاء إلى منصب عالي في جهاز الدولة.(91)

- الكاتب الثاني أو الدفتر دار: ويسمى أيضا وكيل الحرج الكبير وهذا الاسم الأخير عرف به في القرن الثامن عشر ميلادي، وذلك راجع إلى التطور الذي عرفه نظام الحكم، وأيضا ساهم في تطوير في بعض الوظائف الإدارية، وهو مكلف بتسجيل مصادر دخل البلاد مثل الضرائب والرسوم العينية، وهو يأتي في المرتبة الثانية بعد المكتباجي الذي أزاحه عن مكان الصدارة في نهاية القرن الثمن عشر ميلادي وذلك سنة 1788م.(92)

مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830

المجلد الثامن / العـدد الأول
(ذو الحجة 1445هـ/ جوان 2024م)، ص 89– 116

–الكاتب الثالث: ويعرف بوكيل الحرج الصغير، كما يلقب أحيانا بقبلدان بالي، لكونه المشرف على البحرية، وهو يهتم بالسجلات الخاصة بغنائم البحر وأمور الديوانة "الجمارك".[93]

–الكاتب الرابع: المعروف بالرقمجي ويهتم هذا الكاتب بالسجلات المتعلقة بمصالح البايلك والمتصلة بالشؤون الخارجية للبلاد مثل شكايات القناصل المقيمين بمدينة الجزائر.[94]

وقد تراجعت مكانة الكاتب ونفوذه، نتيجة المشاكل التي كانت تعيشها إيالة الجزائر مع الدول الأوروبية. ولم تعرف وظيفته تطور طوال مدة الحكم العثماني للجزائر.

ب– خوجات الخدمات العامة:

اتخذ المجتمع الجزائري في العهد العثماني تركيبا هرميا من حيث الامتيازات والمكانة الاجتماعية. وكانت جماعة الأتراك تحتل رأس الهرم في الامتيازات، إذ أسندت لها أعلى المناصب الإدارية في جهاز الإيالة، ثم تليها جماعة الكراغلة التي أسندت لها مناصب متوسطة الأهمية وبعدها تأتي طبقة الحضر التي أسندت لها مناصب إدارية بسيطة واشتغلوا في الحرف والمهن المختلفة .[95]

وكان الخوجات يعتبرون موظفين كبار في إيالة الجزائر بالدرجة الأولى، إضافة إلى الكتاب والترجمان ووكيل الحرج والصبايحية وغيرهم .[96] وقد تميز سلك الخوجات بتنظيمه واختصاصه، وكانوا يشكلون طبقة عليا في المجتمع الجزائري.[97]، بحيث يتميزون بلباس القفطان الطويل والبرنس الأبيض والعمامة الضخمة،وكانوا يحملون في حزامهم مقلمة من النحاس لتميزهم عن الطبقة الانكشارية.[98] وكان عددهم يبلغ ثمانين خوجة.[99]، وتشمل وظائفهم ميادين عديدة نظرا لتنوع مهامهم.

فبالنسبة لمدينة الجزائر كونها مدينة ساحلية وعاصمة مركزية ، فقد عرف منصب خوجة قصر الداي الذي كان يقدم للخزينة مبالغ مالية معتبرة مقابل تسلمه حقوق بيع المناصب "رسوم التولية" للخوجات الآخرين، وهذا ما جعله يتحصل على أكبر قسط من الهدايا من الموظفين الكبار في جهاز الدولة، ويعرف

أيضا بخوجة الباب.[100] وإضافة إلى خوجة قصر الداي الذي يمثل أشهر هؤلاء الخوجات حسب الخدمات التي يؤديها، يوجد خوجة الجمارك.[101]، وخوجة الغنائم. ويظهر أن مثل هذه المناصب لا توجد إلا في المدن الساحلية كمدينة الجزائر، ووهران وعنابة حيث تتوارد عليها السفن التجارية من أوروبا الغربية وآسيا الصغرى، ومنها تنطلق مراكب الغزو البحري.[102]

وفيما يتعلق بمناصب الخوجات الموجودة في كافة المدن بالجزائر العثمانية، وعلى رأسها مدينة الجزائر نذكر ما يلي:

خوجة الرحبة: والمعرف بالمكاس وهو مكلف بتسليم الرسوم على الحبوب المعروضة في الأسواق.

خوجة الزرع: الذي يوزع الحبوب، ويراقب كمية ونوعية الخبز الذي يوزع على الحاميات العسكرية المتواجدة بالمدن، ويتسلم ضريبة عينية من الحبوب بعد موسم الحصاد.[103]

خوجة الملح: يتكفل بشراء وتعبئة الملح، ثم الإشراف على بيعه بالتفصيل لكون تجارة الملح كانت محتكرة من طرف البايلك، ولا تخضع للمعاملة التجارية الحرة.[104]

خوجة العيون: يهتم بالمنشآت المائية من عيون وسواقي وقنوات، ويرعى الأوقات المحبوسة والمخصصة للإنفاق[105]، وأما الموظف القائم على قطاع المياه يسمى قائد العيون أو خوجة العيون.[106]

خوجة الفحم: مهمته استخلاص الرسوم المفروضة على كل حمولة فحم تدخل المدينة، وتسوق عن طريق سوق الفحم الواقعة بالفحص ويساعده عون واحد وصايجي.[107]

خوجة الجلد: يباشر عمله بباب عزون، أين يراقب تجار الحيوانات التي تدخل إلى المدينة، وكان بيده مفاتيح فندق الجلود، لأن تجارة الجلد كانت احتكار مقصور على الدولة دون التجار الخواص.[108]

خوجان أبواب المدينة: وضعت السلطة العثمانية موظفين بمرتبة خوجة على كل باب من أبواب المدينة، ويظهر أن مهمتهم تتجلى في فحص البضائع الداخلة والخارجة من المدينة واستخلاص الرسوم عليها.[109]

خوجة الوزن: المكلف بالمقياس والوزن.

خوجات المنازل والدكاكين والحدائق: وكان هؤلاء الخوجات يتوزعون على أحياء المدينة لاستخلاص رسوم عقارية على المنازل والدكاكين والحدائق، ونذكر منهم خوجة التوت".[110] كمثال على هذا الصنف من الخوجات، وذلك لاسخلاص الضرائب عن أشجار التوت.[111] وكانت أوراق التوت تقدم كتغذية لديدان القز المنتجة لمادة الحرير.

كانت وظائف الخوجات تتميز بالتنظيم، كما أنها تخضع لدفع مبلغ مالي محدد لنيل هذه الوظيفة التي يمكن لصاحبها أن يرتقي إلى أعلى منصب، وهو باش خوجة الذي يمثل رئيس الخوجات.[112] وكان الباشا يختار كتاب الدولة المكلفين بمساعدته من ذلك السلك، كما أن بإمكان هؤلاء الخوجات الارتقاء إلى أعلى منصب في جهاز الإيالة، ومثال ذلك الداي مُحَمَّد عثمان الذي بدأ عمله خوجة المحلة ثم ارتقى إلى خوجة بالنوبة، وبعدها أصبح خوجة باب القصر، ومنه أصبح في منصب الخزناجي.[113]

ج– هيئة التراجمة:

كانت اللغة الإدارية هي اللغة التركية مع استخدام اللغة العربية في بعض الأوامر خلال السنوات الأخيرة من عهد العثماني في الجزائر، لكن اللغة التركية بصفة عامة كانت أكثر شيوعا لدى حكومة الجزائر منها في تونس. أما فيما يتعلق بالقضاء والجبوس، فإن اللغة العربية كانت دائما هي السائدة،وانتشرت بين التجار والبحارة لغة مختلطة من العربية والإسبانية والفرنسية والإيطالية المعروفة بلغة الفرنكا[114]، وهذا مادفع كل دولة أن توظف ترجمانا خاصا بها لتسهيل التعامل بين هذه الدول.كون معظم التراجمة يوظفون من طائفة الرياس، أو من هيئة الخوجات. وكان الديوان هو الذي يلحق بكل قنصلية ترجمانا لمرافقة القناصل في تنقلاتهم ولتسهيل اتصالاتهم.

وقد تطورت وظيفتهم منذ القرن السابع عشر ميلادي، وذلك لتمتعهم بمستوى لغوي عالي مقارنة بالفترة السابقة عنها، كما أن السلطان العثماني طلب بعض المترجمين العاملين بإيالة الجزائر لتوظيفهم عنده ،كما كان على الترجمان أن يحسن اللغات الأجنبية خصوصا الفرنسية والإنجليزية، زيادة على العربية والتركية، لأن ترجمان القصر كان يحظى بثقة الداي، وكان يكلفه بمهام الحجابة، إضافة إلى مصالح داخل القصر. وكان يلقب بناظر القصر،كما كان يكلف باستقبال ممثلي الدول الأجنبية. (115)

د- مجموعة الشواش: يكلفون بالأعمال الثانوية، ويتم اختيارهم وتوظيفهم من سلك الانكشارية. وبلغ عددهم أواخر العهد العثماني اثني عشر شاوشا، وعرف كل واحد منهم بالعمل الذي يقوم به، كما أنه يحمل لقب العمل الذي يمارسه ويختص بأدائه. (116) ونظرا لمهامهم فإنهم كانوا يتوزعون على المصالح الإدارية المركزية تحت رئاسة الباشا شاوش. (117)

كانت مهام الشواش تتوزع حسب عمل كل واحد، منهم من يشرف على السجون، ومنهم من يتولى تطبيق أحكام العقوبات ضد الأتراك بأمر من الداي، ومنهم من هو مكلف بإسطبلات البايلك،ومنهم من يسهر على البريد...الخ. (118)

كان الشواش يترقون إلى منصبهم هذا من رتبة جندي إلى شاوش. وكانوا يتمتعون بصلاحيات واسعة، إذ لم يجرأأحد على التمرد عليهم، ولو كان عضوا من أعضاء الديوان(119)، كما أنه كان كل سنة يتم عزل الباش شاوش الذي كان يمثل رئيسهم ويتولى مكانه كاهيته، وهكذا يتقدمون كلهم كل سنة، كما يذهب باش شاوش الجديد إلى قصر الداي لملاقاته، أما شاوش آغا العسكر والذي سمي بوكيل خرج دار سركاجي، فإنه يترقى إلى منصب شاوش السلام، ليعمل إلى جانب الداي ويلازمه باستمرار. (120) إلى جانب هؤلاء الموظفين الثانويين، كان هناك حشد كبير يعمل حسب المهام المنوطة به،كجماعة الطباخين والنظار والوكلاء والمحتسب.

وظيفة المحتسب: استمد المحتسب وظيفته من التقاليد التي ورثها الحكام الاتراك بالجزائر من أنظمة العهود الإسلامية السابقة التي تعود أصولها إلى ما قبل الإسلام، ولذا أبقى حكام الجزائر على مثل هذه

الوظيفة التي أصبح متوليها وهو المحتسب[121]، الذي كان عمله ميدانيا، إذ كان يجوب الأسواق والشوارع، ويستمد سلطته من القرآن والسنة النبوية، وهو المسؤول عن السوق بالدرجة الأولى حتى سمي بصاحب السوق، ويساعده شيخ المدينة وشرطتها لمراقبة المكاييل والموازين وأسعار المواد المعروضة في الأسواق. [122]

نلاحظ أن صلاحية المحتسب قد تقلصت في أواخر الفترة العثمانية، نتيجة تدخل عدة أطراف في تسيير المدينة، مثل وكيل الحرج، والقاضي، وأمين الأمناء، وشيخ المدينة. وأصبحت وظيفته تقتصر على مراقبة الحرف، لاسيما المتعلقة بالتغذية، ومراقبة أسواق[123] تلك الحرف. أما بالنسبة للحسبة، فقد تفرعت في أواخر العهد العثماني إلى ثلاث وظائف متميزة وهي:

- وظيفة شيخ البلد.
- وظيفة حسبة الأسواق.
- وظيفة قائد الفحص. [124]

وكان المحتسب يساعده في أداء مهامه القاضي والأمناء وأمين الأمناء.أما بالنسبة لأجرته،فهي عبارة عن مبلغ محدد يتقاضاه من السلع الواردة إلى السوق. [125]

نستنتج في الأخير أن كل هذه الوظائف في الإدارة المركزية مثلت أقطاب المصالح والمؤسسات المركزية وذلك لما تمتعت به من نفوذ على شؤون الإيالة. أيضا نستنتج أن النظام الإداري للجزائر امتاز بالتسلسل للمناصب الإدارية، وذلك نظرا لصلاحيات الموظفين ونوعية المهام الإدارية لكل موظف، أيضا نستنتج أن الجهاز الإداري للجزائر كان ذا تركيب هرمي يحتل رأس الهرم الداي بصفته يمثل أعلى المناصب الإدارية في الإدارة المركزية، ثم يأتي بعده الموظفون السامون، بينما يمثل قاعدته جماعة الشواش وصغار الموظفين. وما يلاحظ على هذا الجهاز الإداري أيضا أن المناصب الإدارية العليا كانت من نصيب الأقلية التركية، ثم تليها جماعة الكراغلة التي استحوذت على المناصب الإدارية الأقل أهمية، وبعدها تأتي طبقة الحضر، وأخيرا تأتي بقية السكان وهم طائفة البرانية الذين ظل أفرادها يمتهنون الوظائف المتواضعة والأعمال الشاقة.

الهوامش:

(1) ناصر الدين سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر صلاحيتهم الإدارية مهامهم الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة المؤرخ العربي مجلة فصلية تاريخية محكمة تعني بشؤون التراث والتاريخ العربي والعالمي، ع 31، السنة الثانية عشر، بغداد، 1407هـ/1987، ص182.

(2) سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ "العهد العثماني"**، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984، ص111.

(3) امتاز الجهاز الإداري بطابعه العسكري، لأن كل الموظفين الساميين العاملين به هم عبارة عن عسكر، وكان العمل العسكري أفضل وسيلة لنيل أعلى المناصب الإدارية.

(4) الأطرش السنوسي، أحمد الشريف ، **تاريخ الجزائر في خمسة قرون**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص354.

(5) هلايلي، حنيفي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008 ، ص ص131-132.

(6) ابن ميمون الجزائري ، ص أبو عبد الله مُحَمَّد، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تق، وتح: مُحَمَّد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981،ص 24.

(7) Tachrifat, **Recueil de Notes Historiques sur L'Administration de l'Ancienne Régence d'Alger** ,Trad. par Devoulx, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1852 , p. 18.

(8) شالر، وليام، **مذكرات وليام شالر" قنصل أمريكا في الجزائر 1816– 1824"م**، تر: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص41.

(9) مصطفى بركات، **الألقاب والوظائف العثمانية "دراسة في التطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت، ص ص 304-305.**

(10) العقاد، صلاح، **الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر قبيل الغزو الفرنسي**، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثاني عشر، القاهرة، 1964-1965،ص 152.

(11) (E)Watbled, « ***Pachas- pachasDeys*** », in R.A Vol 17, 1873.pp. 441, 443.

(12) سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ "العهد العثماني"**، ج4، ص16.

(13) سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**....، ص183.

(14) خوجة، حمدان بن عثمان، **المرآة**، تق، وتع، وتح: مُحَمَّد العربي الزبيري، سلسلة التراث للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.، ص121.

(15) فارس، مُحَمَّد خير، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، مكتبة دار الشرق للنشر والتوزيع، بيروت، ص73-74.

(16) ابن ميمون، المصدر السابق، ص25.

(17) ابن ميمون، المصدر السابق، ص 25.

(18) H.D. de Grammont,**Histoire d'Alger sous la domination turque 1515–1830**, Ed peroux, 1887 , pp. 369-370.

(19) العقاد، **الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر**....، ص153.

(20) هلايلي، المرجع السابق، ص138.

(21) **عمورة، عمار، الجزائر بوابة التاريخ "ما قبل التاريخ إلى 1962" الجزائر خاصة**، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2009 ، ص109.

(22) H.D. de Grammont, **Histoire d'Alger sous la domination** …., pp.276-277.

(23) خوجة، المصدر السابق، ص125.

(24) **شويتام**، أرزقي، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره، "1800–1830"**، ط1، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011 ،ص22.

(25) سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**....، ص183.

(26) Tachrifat, op.cit., pp.19-20.

(27) J.M venture, de paradis, **Tunis et Alger au XVIII siècle**, sindibad, paris, 1983, p. 107.

(28) عمورة، المرجع السابق، ص111.

(29) سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**.....، ص 18؛ أنظر أيضا:

Tachrifat, op.cit., p.20.

(30)سعيدوني، ناصرالدين، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)**،ش،و،ن،ت، الجزائر، 1979، ص 170.

(31)H.D. de Grammont, « ***Relation entre la France et la régence d'Alger au XCIIe siècle*** », in R.A. vol 23, 1879, p. 12.

(32) ناصر الدين سعيدوني، **الخزينة الجزائرية "1800-1830"**، المجلة التاريخية المغاربية للعهد الحديث والمعاصر، عدد 6، تونس، جويلية 1976، ص20.

(33) De Paradis, op.cit., p.214.

(34)هلايلي، المرجع السابق، ص 139.

(35)سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)**، ص172.

(36)(T) Shuval, **La ville d'Alger vers la fin du XVIIIème siècles population et cadre urbain** .Ed .C.N.R.S, paris, 1998, p. 114.

(37) Venture de paradis, « ***Alger au XVIIIe siècle*** »,in,R.A ,vol40, 1896, pp. 47-48

(38) Tachrifat, op.cit., p.20.

(39)سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)**، ص ص 170-171.

(40)سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**....، ص ص 184-185.

(41) SHAW, Thomas, **voyage dans la régence d'Alger**, trad de langlais par j.Marccarthy, paris, 1980 , p. 169.

(42)سعيدوني، **الخزينة الجزائرية "1800-1830"**، ص20.

(43) معاشي، جميلة، **الانكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 2008،ص ص28-29.

(44) الزهار، أحمد الشريف، **مذكرات الحاج أحمد شريف الزهار نقيب أشراف الجزائر**، تح: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص37.

(45)هلايلي، المرجع السابق، ص141.

(46) Haëdo, **Topographie et Histoire Générale d'Alger**, Traduit de L'espagnol par: Mm.leDr.Monnereau et A.Berbrugger En 1870, Imprimé A valladolid, 1612 , pp.504-505

(47)سعيدوني، ناصر الدين، **ورقات جزائرية "دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني"**، ط2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009،ص174.

(48)كان الآغا يتولى منصب قائد الجيوش لمدة شهرين فقط، ثم يعزل ويعرف بعد ذلك بالآغا المعزول ومع هذا يحتفظ بمنصبه في الديوان . نقلا عن: شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره "1800–1830"**، ص44.

(49) shuval, op .cit., p. 67.

(50)وولف، جون ، **الجزائر وأوروبا 1500–1830** تر، وتع أبو القاسم سعد الله، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011 ، ص125.

(51) ابن ميمون، المصدر السابق، ص 43.

(52)سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**...، ص188.

(53) الزهار، **المصدر السابق**، ص48.

(54)سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ** ... ، ص175.

(55) De Paradis, « ***Alger au XVIII ème siècle***... »,pp. 156-157.

(56)الزهار، **المصدر السابق**، ص49.

(57) أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، دار نافع للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1980 ، ص49.

(58)**خوجة**: كلمة تركية معناها السجل أو الكاتب، أو الناسخ، أو المتعلم، أو المعلم الخاص، أما الدولاتلي: كلمة تركية تعني القوة والنفوذ، صاحب السعادة وتطلق هذه الكلمة على رؤساء الأتراك وذوي الرتب العالية . أنظر/ ابن ميمون، المصدر السابق، ص171.

(59)كشرود، المرجع السابق، ص 162.

(60)Tachrifat, op.cit., p.20.

(61)سعيدوني،بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ، "العهد العثماني"**، ج4، ص17.

(62) خوجة، المصدر السابق، ص153.

(63)كشرود، حسان، **رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659–1830م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 2008 ، ص162.

(64)سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**....، ص188.

(65)سعيدوني، **ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ** ....، ص ص 172-173.

(66)De Paradis, « ***Alger aux XVIII ème siècle***... »,p.86

(67)Bontems, Claud, **Manuel des institutions Algérinnes de la domination Turque à l'indépendance**, Gujas, Paris, 1976،p. 46

(68) خوجة، المصدر السابق، ص153.

(69)سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ "العهد العثماني"**، ج4، ص17.

(70) De Paradis, « ***Alger au…***..», in R ,A vol 40, p. 270.

(71) Belhmissi, M, **Histoire de la Marine Algérienne 1516-1830**, 2eed, Enal, Alger, 1986 , pp. 50, 61.

(72) De Paradis, « ***Alger au…***.. » ,inR,A,vol.140 ,p. 165.

(73) الأطرش السنوسي، المرجع السابق، ص357

(74)سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**...، ص188.

(75) De Paradis, « ***Alger au…***..» in R,A,vol.140 ,pp. 115-116.

(76)سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ**.... ، ص167.

(77) Tachrifat, op.cit., p.20

(78)سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ** ....، ص167.

(79)سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**.....، ص186.

(80) De Tassy, Laugier, **Histoire du Royaume d'Alger**, avec l'état present de son Governement de ses Forces de Terre et de Mer, de ses Revenus, police, Justice, Politique et Commerce Amesterdam, 1774. pp. 295, 298.

(81) غطاس، عائشة، **الدولة والمجتمع الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، م.م.و.د والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2004، ص ص 113-115.

(82) Shuval, op.cit, pp.114-115.

(83) الأطرش السنوسي، المرجع السابق، ص357.

(84) Tachrifat, op.cit., pp. 20-21.

(85) De Paradis , « ***Alger au……***.» in R,A,vol.140, p.184.

(86)سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**....، ص186.

(87)سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر** ...، ص 189.

(88)سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ** ....، ص176.

(89)خوجة، المصدر السابق، ص104.

(90) De Paradis, **Tunis et Alger au XVIII ème siècle…** ,pp. 114-115

(91) سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**....، ص189.

(92) De Paradis, **Tunis et Alger aux XVIII ème siècle** ,pp. 114,11..6

(93) سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ** ....، ص177.

(94) هلايلي، المرجع السابق، ص142.

(95) سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ "العهد العثماني"**، ج4، ص111.

(96) Tachrifat, op.cit., p. 36 ..

(97) De Paradis ,**Tunis et Alger aux XVIII ème siècle**... ,p. 136.

(98) أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الحديث "بداية الاحتلال"**، ص51.

(99) De Tassy, op.cit., p. 141.

(100) بلبروات،بن عتو، **الإدارة المدنية بالجزائر العاصمة في أواخر العهد العثماني**، مجلة عصور الجديدة مجلة فصلية يصدرها مختبر البحث التاريخي، العدد 1، الجزائر، 2011 ، ص105.

(101) نور الدين عبد القادر، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العصر التركي**، ط2، دار الحضارة، الجزائر، 2006، ص76.

(102) سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ**، ص ص 232-233..

(103) سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**....، ص191.

(104) Tachrifat, op.cit., p. 21.

(105) Idem.

(106) Missoum, Sakina, **Alger à l'époque Ottoman de la médina et la maison**, traditionnelle I.N.A.S, Alger, 2003, pp. 109-110.

(107) Tachrifat, op.cit., pp. 21-22..

(108) حرفوش، عمر، **الإدارة العثمانية في الجزائر "الإدارة المركزية نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، الجزائر، 2009 ، ص180.

(109) Shaw, op.cit., p. 230

(110) سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**....، ص191.

(111) Tachrifat, op.cit., p. 21

(112) Idem.

(113) De Paradis, **Tunis et Alger au XVIII ème siècle…**. ,pp. 136-137.

(114) العقاد، **الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر** ....، ص 154.

(115) حرفوش، المرجع السابق، ص ص 186-187.

(116) سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**....، ص 194.

(117) الزهار، المصدر السابق، ص ص 44-45.

(118) عمورة، المرجع السابق، ص 113.

(119) حرفوش، المرجع السابق، ص186-187.

(120) الزهار، المصدر السابق، ص ص 44-45.

(121) (A) Raymond, **Grandes villes arabes à l'époque Ottomane**, **sindibad**, **P**aris, 1985, p p 120,122.

(122) نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص 76-77.

(123) سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**....، ص 193.

(124) بن حموش، مصطفى أحمد ، **المدينة والسلطة في الإسلام "نموذج الجزائر في العهد العثماني"**، ط1، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999 ،ص 151.

(125) سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ** .....، ص239.